Abdullah M Badran Co & Partner
Accountants and Legal Auditors
Professional Solidarity Co.
Licence No. 323 / 12 / 863

www.ambadran.com

شركة عبدالله مسفر بدران وشريكه
محاسبون ومراجعون قانونيون
شركة تضامنية مهنية
ترخيص رقم ٣٢٣ / ١٢ / ٨٦٣

خطـــاب الإرتبـــاط

التاريخ : ١٤٤٤/٩/٢١هـ

الموافق ٢٠٢٣/٤/١٢م

السادة/ جمعية زواج التنموية في بلجرشي

المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

خطاب تعيين لمراجعة القوائم المالية

إشارة إلى طلبكم منا مراجعة حساباتكم فإننا نشكركم على ثقتكم بنا ويسرنا أن نقدم لكم خطاب الإرتباط الخاص بمراجعة القوائم المالية لمنشأتكم عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١م ونؤكد لكم بموجب خطابنا هذا قبولنا لهذا التعيين وفهمنا لهذا التكليف . ونهدف من خطابنا هذا وضع الأسس التي نستند إليها في عملنا كمراجعين للقوائم المالية لمنشأتكم . كما يؤكد هذا الخطاب نواحي المسؤولية المتبادلة الناتجة عن ارتباطنا مع منشأتكم عن السنة المشار إليها أعلاه .

هدف ونطاق المراجعة :-

لقد طلبتم أن نقوم بمراجعة القوائم المالية لمنشأتكم ، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما هي عليه في ٢٠٢٣/١٢/٣١م ، وقائمة الأنشطة ، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ ، والإيضاحات الملحقة بالقوائم المالية والتي تشمل ملخصاً بالسياسات المحاسبية المهمة ، ويسعدنا أن نؤكد لكم بخطابنا هذا قبولنا وتفهمنا لارتباط المراجعة المطلوبة منا . إن أهداف مراجعتنا تتمثل في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا ، والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد ، إلاَّ أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً . ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ ، وتعد جوهرية إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية .

مسؤوليات المراجع :-

سنقوم بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية . وهذه المعايير تتطلب منا الإلتزام بالمتطلبات الأخلاقية . وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ، فإننا نمارس اتخاذ الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة . ونقوم أيضاً بما يلي :

- تحديد مخاطر التحريف الجوهري للقوائم المالية ، سواء بسبب غش او خطأ وتقديرها ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لهذه المخاطر ، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا . ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية .
- تختلف طبيعة ومدى إجراءات مراجعتنا حسب تقييمنا للنظام المحاسبي لمنشأتكم وقد تشتمل إجراءات مراجعتنا على أية نواحي متعلقة بعمليات منشأتكم التي نراها ملائمة . إن دراستنا للنظام المحاسبي لن تتطلب منا إجراء دراسة وتقييم تفصيلي ، ولن تكون كافية لتمكننا من تقديم رأي مستقل حول مدى فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد التقارير المالية . ولا تقتضي المعايير أن يتم تصميم أعمال المراجعة لتحديد كافة نقاط الضعف الهامة في أنظمة منشأتكم ، غير أنه في حال ملاحظتنا لأي نقاط ضعف هامة أثناء القيام بأعمال المراجعة سيتم إبلاغكم بها .
- فحص الأدلة على أساس العينة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات حول القوائم المالية .
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة .
- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الإستمرارية في المحاسبة ، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها ، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة . وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري ؛ يكون مطلوب منا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية ، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية ؛ يتم تعديل رأينا . وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع . ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المنشأة عن البقاء كمنشأة مستمرة .
- تقويم العرض العام ، وهيكل ومحتوى القوائم المالية ، بما في ذلك الإفصاحات ، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً وبسبب القيود الملازمة للمراجعة بالإضافة إلى القيود الملازمة للرقابة الداخلية فإنه يوجد خطر لا يمكن تفاديه ، وهو أن بعض التحريفات الجوهرية قد لا يتم اكتشافها ، حتى ولو تم التخطيط والتنفيذ الصحيح للمراجعة وفقاً لمعايير المراجعة .

مسؤوليات الإدارة وتحديد إطار التقرير المالي المنطبق :-

تقع على عاتق إدارة منشأتكم مسؤولية التأكد من الإحتفاظ بسجلات محاسبية سليمة ، وإعداد قوائم مالية تظهر بعدل المركز المالي لمنشأتكم ومسؤوليات الإدارة وتحديد إطار التقرير المالي المنطبق ، يفترض أن المراجع لم يحدد أن النظام أو اللوائح تنص على تلك المسؤوليات بالشكل المناسب . ولذلك تم استخدام التوصيفات الواردة وفقاً لمعايير الإرتباط ، وتقوم مراجعتنا على أساس أن الإدارة يقرون بعلمهم ويتفهمون بأنهم يتحملون مسؤولية :

- الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية .
- الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية ، لتمكنها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري ، سواء بسبب غش أو خطأ .
- تمكيننا كمراجعين حسابات مما يلي :-

أ- الوصول إلى جميع المعلومات التي تدرك الإدارة بأنها ذات صلة بإعداد القوائم المالية ، مثل السجلات والوثائق والأمور الأخرى .

ب- المعلومات الإضافية التي قد نطلبها من الإدارة لغرض المراجعة .

ج- الوصول غير المقيد إلى أشخاص من داخل المنشأة ، ممن نرى ضرورة الحصول منهم على أدلة مراجعة .

سنوجه استفسارات محددة إلى الإدارة وغيرها بشأن البنود المدرجة في القوائم المالية ومدى فعالية العمليات المحاسبية ، تتطلب معايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية بأن يتم الحصول على تأكيدات خطية من الإدارة بشأن الإفصاحات الهامة المقدمة لنا . كما تعتبر نتائج اختبارات المراجعة وردود الإدارة على استفساراتنا والإفصاحات الخطية التي تقدمها الإدارة لنا بمثابة الأدلة والقرائن التي نعتزم الإعتماد عليها في تكوين رأينا حول القوائم المالية . ونظراً لأهمية الإفصاحات الشفهية والخطية التي تقدمها الإدارة للقيام بأعمال المراجعة بشكل فعال ، توافق المنشأة على إبراء ذمتنا وموظفينا من أية إلتزامات وتكاليف تتعلق بالخدمات التي سنقدمها بموجب خطاب التعيين هذا والمترتبة على أية إفصاحات غير صحيحة يتضمنها خطاب الإفصاح العام المقدم من قبلكم . ونتطلع إلى التعاون التام من قبل موظفيكم أثناء المراجعة .

تقارير المراجعة :-

بمجرد الإنتهاء من أعمال المراجعة سنقوم بتزويدكم بثلاث نسخ من تقارير المراجعة باللغة العربية ، إضافة إلى ذلك سنقوم بلفت إنتباهكم أيضاً إلى أية أخطاء جوهرية أو مخالفات أو أية أعمال غير قانونية أو غير نظامية قد تسترعي انتباهنا ، ونشير إلى أن شكل ومحتوى تقريرنا قد يحتاج إلى تعديل في ضوء نتائج مراجعتنا .

الإستقلالية :

في حال تعرضنا لأي ظرف يخل باستقلاليتنا تجاه العمل الذي نقوم به لكم سنضطر حينها أن نوقف العمل بهذا الإرتباط ، وسنحاول في حال وقوع مثل هذه المسألة حل المشكلة بأسرع وقت ممكن مما يسمح لنا استكمال عملنا في الإرتباط وإذا خلصنا إلى عدم وجود حل للمشكلة بالتالي سننهي خدماتنا على الفور وفقاً للمهلة الزمنية المحددة غير أننا سنشاوركم قبل اتخاذ خطوة مماثلة .

السرية :-

لن يتم الإفصاح عن أية معلومات سرية تتعلق بأعمالكم لأي طرف ثالث دون موافقتكم الخطية المسبقة ما لم تكن هذه المعلومات مطلوبة نظاماً أو من قبل هيئة الزكاة والضريبة والجمارك أو أية جهة حكومية مختصة . فإن أوراق العمل المعدة بشأن خدمات المراجعة والخدمات الأخرى ملك لنا وستكون معلومات سرية وسنحتفظ بها طبقاً للسياسات والإجراءات المتبعة لدينا . وما لم يتم الاتفاق عليه معكم بخلاف ذلك ؛ فإننا قد نتراسل معكم بواسطة الإنترنت أو أية وسائل اتصال إلكترونية أخرى أو نقدم لكم المعلومات إلكترونياً . ونظراً للمخاطر الضمنية المرتبطة بإرسال المعلومات إلكترونياً عن طريق الإنترنت ؛ فإنه ليس باستطاعتنا أن نضمن أمن وسلامة أية اتصالات إلكترونية أو أية معلومات يتم إرسالها أو استلامها إلكترونياً فيما يتعلق بهذا التعيين . كما تُقِرُون أنه إذا كنا نعمل في منشأتكم فإنه بإمكاننا أن نستخدم الإنترنت من خلال شبكتكم الداخلية .

إنهاء التعيين :-

يجوز إنهاء هذا الإرتباط من قبل أحد الأطراف بموجب إشعار خطي يرسل على عنوان المراسلة المعتاد للطرف الآخر والموجه للشخص المختص . في حالة إنهاء منشأتكم لتعييننا فإن الأتعاب المهنية تكون مستحقة الدفع لنا . وفي حالة الإنهاء من قبلنا بدون مسوّغ فإنه سيتم رد جميع الرسوم المدفوعة من قبلكم .

القانون السائد :-

تخضع شروط العمل هذه وخطاب التعيين المتعلق بها وتفسر طبقاً للأنظمة السائدة في المملكة العربية السعودية .

التعهدات :-

إن هذا الخطاب يمثل كامل الإتفاقية بيننا وبينكم فيما يتعلق بالخدمات المشار إليها في هذا الخطاب . ويلغي أية عروض أو مراسلات أو اتفاقيات تفاهم سابقة سواء كانت خطية أو شفوية . إن الإتفاقيات القائمة والمتضمنة في هذا الخطاب سوف تظل سارية حتى إكمال أو إنهاء موضوع هذا الخطاب ، كما تتعهد المنشأة بعدم تكليف أي من موظفينا للقيام بأي مهام خارجة عن نطاق العمل المتفق عليه أعلاه ، وأنه في حال اكتشافها تتحمل المنشأة أي مسؤولية أو تبعات ناتجة عن هذا التكليف المباشر مع قبولها بتقييم هذه الأعمال من قبلنا وتسجيلها كأتعاب مستحقة تدفع مع باقي الأتعاب .

تسليم متطلبات الإقفال وإخلاء المسؤولية :

- يجب على المنشأة تسليمنا متطلبات الإقفال قبل شهر على الأقل من المهلة النهائية المعتمدة من قبل هيئة الزكاة والضريبة والجمارك وهي ١٢٠ يوماً من انتهاء السنة المالية ، والتي سترسل لكم لاحقاً بعد الموافقة على خطاب الإرتباط .
- في حال تأخركم تسليمنا المتطلبات المشار إليها أعلاه فإننا لا نتحمل أي مسؤولية تطلبها أي جهة ذات علاقة بتاريخ إصدار القوائم المالية .
- سيتم تسليمكم مسودة القوائم المالية بعد شهرين من تاريخ تسلمنا ميزان المراجعة ومتطلبات الإقفال .

١- الأتعاب المهنية :-

تحتسب أتعابنا على أساس الوقت المستغرق والجهد المبذول والتكلفة التي نتكبدها وذلك حسب درجة المسؤولية والخبرات والمهارات التي تتطلبها عملية المراجعة أعلاه وتقدر أتعابنا بالريال السعودي كالتالي :

البيان	الأتعاب
مراجعة القوائم المالية للسنة المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١م	٦,٠٠٠
تقارير ربع سنوية كل ربع بمبلغ ١,٠٠٠ ريالاً (الربع الأول والثاني والثالث)	٣,٠٠٠
ضريبة القيمة المضافة ١٥٪	١,٣٥٠
الإجمالي	١٠,٣٥٠

شروط السداد : الأتعاب المهنية مستحقة الدفع على دفعات موضحة كالتالي :

١/١ ٥٠٪ عند التوقيع بالموافقة على خطاب الإرتباط .

١/٢ ٥٠٪ عند التوقيع على مسودة القوائم المالية .

٢- طريقة السداد :

إصدار شيك باسم/ شركة عبدالله بن مسفر بدران وشريكه محاسبون ومراجعون قانونيون ، أو حوالة مصرفية على البنك الأهلي السعودي رقم الحساب الدولي (الآيبان) SA1710000013400000241105 . علماً بأن الرقم الضريبي للشركة هو (٣١٠٣٠٧٥٠٣٢٠٠٠٣) .

٣- يعفى المحاسب القانوني من إلتزامه ببنود العقد أعلاه في حالة عدم وجود موظف حسابات أو عدم قيام موظفي الحسابات بواجبهم في تسليمنا لميزان المراجعة للسنة المالية يطابق السجلات المحاسبية أو مخرجات الحاسب الآلي وفي هذه الحالة تكون أي دفعة محصلة من الأتعاب هي من حق المراجع ولا يردها .

الموافقة على الشروط :

نأمل التكرم بتأكيد موافقتكم على شروط خطاب الإرتباط وذلك بالتوقيع أدناه على النسختين والإحتفاظ بنسخة وإعادة النسخة الأخرى من الخطاب إلينا .

اسم المنشأة : جمعية زواج التنموية في بلجرشي

الإسم : .....

الصفة : .....

التوقيع : .....

الختم الرسمي :

عن/ شركة عبدالله مسفر بدران وشريكه
محاسبون ومراجعون قانونيون

عبدالله بن مسفر بدران
ترخيص رقم (٥٩)

شركة عبدالله بن مسفر بدران وشريكه
محاسبون ومراجعون قانونيون
ش.ت: ٤٠٣٠٣١٩٩٩٨ C.R. 4030319998
Licence No. 323/12/863
Accountants & Legal Auditors
Abdullah bin Misfer Badran & his Partner